بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

كلمة

الأخ \ أحمد عبد الكريم عون

القائم بالأعمال بالوكالة

أمام

مؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة

لمنع ومحاربة وإستئصال الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه

نيويورك في الفترة ما بين 26\6 ـ 7\7\2006

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يودّ وفد بلادي بداية أن يتقدم إليكم بخالص التهنئة على إنتخابكم رئيسا لأعمال مؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومحاربة واستئصال الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، كما يتقدّم من خلالكم بالتهنئة إلى بقية أعضاء هيئة المكتب وأمانته، معربين عن ثقتنا التامة بقدرتكم على إنجاح أعمال هذا المؤتمر الموقر.

يضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي أدلى به مندوب الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكذلك البيان الذي أدلى به مندوب زيمبابوي باسم المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس،،،

لقد أظهرت الشواهد أن التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسؤولة عن تصاعد وتيرة الصراعات والجرائم والفساد والعنف العشوائي في آماكن متفرقة من العالم، الأمر الذي يساهم، وبصورة مزمنة، في زعزعة السلم والأمن الدوليين، ويؤثر سلبا على النسيج الإجتماعي لعديد الشعوب التي تتوق إلى تحقيق الإستقرار والتنمية والرفاهية. لذلك، يؤكد وفد بلادي من جديد على الإلتزام بما تضمنه برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001، كما نشاطر الجهود الجارية والإجراءات المعتمدة على الصعيدين العربي والأفريقي لمواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وبلادي ستظل تدعم أي مسعى عقلاني ومتوازن يهدف إلى تعزيز التشريعات المتعلقة بتنظيم عملية تصنيع وتصدير وإستيراد والإتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك بما يتوافق والمبادئ التي إرتضاها أعضاء المجتمع الدولي لتحقيق أهدافه المختلفة، لا سيما المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

في الوقت الذي نؤمن فيه بالأهمية القصوى لتحفيز الإرادة السياسية لدى الأسرة الدولية في سبيل منع ومحاربة عمليات نقل وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بجميع أشكالها، لا سيما مع تزايد مخاطر وقوع هذا النوع من الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية، فإننا مقتنعون كذلك بأهمية تحفيز الإرادة الدولية للتحرّك قدما صوب المعالجة الجادة للمشاكل الإنسانية والإجتماعية والسياسية المتداخلة والمرتبطة بمشكلة الإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وهي مشاكل لا يمكن تجاهلها إذا ما أردنا حقيقة مواجهة مشكلة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما وأن المشاكل الإنسانية والإجتماعية والسياسية هي التي تقف وراء الزيادة المفرطة في إنتشار الأسلحة غير المشروعة.

السيد الرئيس،،،

إن بلادي تتطلّع إلى إيجاد معايير ومقاييس دولية موضوعية ومتوازنة يتفق عليها، تعالج بصورة مباشرة مشكلة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وينوه وفدنا إلى ضرورة تفادي الخلط بين هذه المشكلة ومسائل أخرى لا تتصل

بجوهرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشتت أعمال المؤتمر دون تحقيق الغرض منه وهو مراجعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001 المتعلق بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما يودّ وفد بلادي مشاطرته الرأي بأن يتمّ تضمين الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة هذا، مجمل المبادئ التي سبق أن وردت في توطئة برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001، حيث من غير الحكمة الإشارة إلى مبادئ معينة دون المبادئ الأخرى التي أجمع المجتمع الدولي على اعتبارها شرعة العلاقات بين الدول والشعوب، ومنهاجا للتعاون الدولي، لا سيما في مجالات صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي على أهمية تضمين الوثيقة الختامية للمؤتمر، المبادئ التي وردت في توطئة برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001، في فقراته (8، 9، 10، 11، 13، 17) المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحل السلمي للنزاعات، وحق الدول في الدفاع الشرعي، وحق الدول والحكومات في صنع وتوريد وإقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لضرورات الأمن والدفاع، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، لا سيما الواقعة تحت الإستعمار والإحتلال الأجنبي، والعمل على الإستمرار بالإلتزام بالأولويات التي تولى لنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

السيد الرئيس،،،

إن التعاون الدولي لا يمكن أن يؤتى ثماره دون وجود شفافية متوازنة، وهي مطلوبة وجوهرية في دعم جهودنا الجارية لمعالجة مشكلة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالتالي فإن إنتهاج الشفافية، مبدئيا وعمليا، لا يمكن أن يكون مجزءا عبر ممارسات إنتقائية إزاء مسائل معينة دون غيرها، بل إن الشفافية تشمل كافة مسائل نزع السلاح حتى يصار إلى تعاون دولي جاد يتسم بالمصداقية في مجالات نزع السلاح.

السيد الرئيس،،،

يشاطر وفد بلادي الآراء التي تشير إلى أهمية خروج مؤتمر المراجعة هذا بإلتزامات واضحة وجريئة فيما يتعلق بالتعاون والمساعدة الدولية، لا سيما تقديم الدعم التقني والمادي للدول التي تحتاجه، حتى تتمكن هذه الدول من تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بصورة فعّالة.

وفي الختام، يعرب وفد بلادي عن إستعداده التام للتعاون والمساهمة معكم في سبيل إنجاح هذا المؤتمر الموقر.

وشكرا السيد الرئيس،